

القروض الإسلامية ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري

Islamic loans and its role in developing the Algerian economy

أ.د. صورية بوطرفة^{1*}، ط.د. نجوى نصرة

1 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، soraya.boutarfa@univ-tebessa.dz

2 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، nadjoua.nousra@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

Abstract:

Islamic loans are considered one of the alternative financing tools that have gained increasing attention in recent years due to their Sharia-compliant principles that align with the teachings of Islamic law. In the face of economic challenges confronting many countries, including Algeria, it has become necessary to study the role of Islamic loans in enhancing economic development and supporting various economic sectors. Algeria is one of the countries experiencing varied economic growth and several developmental challenges, as it seeks to achieve sustainable development, diversify income sources, and strengthen non-oil economic sectors. In this context, Islamic loans adopt a new approach in providing necessary financing for development and investment projects, relying on principles of cooperation, social justice, and prohibition of usury. This contributes to enhancing and financing economically significant projects with social importance and achieving developmental objectives.

Keywords: Islamic finance, Islamic loan, Algerian economy.

الملخص:

تعتبر القروض الإسلامية أحد أدوات التمويل البديلة التي حظيت بتزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لمبادئها الشرعية التي تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية. وفي ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه العديد من البلدان، بما في ذلك الجزائر، أصبح من الضروري دراسة دور القروض الإسلامية في تعزيز التنمية الاقتصادية ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة. تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تشهد نمواً اقتصادياً متبايناً وتحديات تنموية عدة، حيث تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات الاقتصادية غير النفطية. وفي هذا السياق، تتبنى القروض الإسلامية نهجاً جديداً في توفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية والاستثمار، حيث تعتمد على مبادئ التعاون والعدالة الاجتماعية وعدم الربا، مما يساهم في تعزيز وتمويل المشاريع الاقتصادية ذات الأهمية الاجتماعية وتحقيق الأهداف التنموية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، القرض الإسلامي، الاقتصاد الجزائري.

المقدمة:

الجزائر كباقي الدول ذات الغالبية المسلمة، تولي اهتمامًا كبيرًا بالتمويل الإسلامي كبديل مالي متوافق مع الشريعة الإسلامية. تعد القروض الإسلامية جزءًا هامًا من النظام المالي في الجزائر، حيث تمتلك البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية حصة مهمة في سوق الخدمات المالية، حيث توفر القروض الإسلامية في الجزائر خيارات تمويل متنوعة ومرنة تلبي احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات. تعتمد هذه القروض على مبادئ الشريعة الإسلامية مثل مبدأ عدم الربا والمخاطرة المشتركة، وتستخدم عقودًا شرعية مثلًا لمراجعة، والمشاركة في الأرباح والخسائر، والإجارة، والمضاربة، وغيرها.

من المهم ملاحظة أن الجزائر تشهد ازدهارًا في قطاع التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة، حيث شهدت نموًا ملحوظًا في عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم خدماتها في البلاد، وقدمت الحكومة الجزائرية دعمًا كبيرًا لتطوير هذا القطاع من خلال تشجيع الاستثمارات وتبني التشريعات واللوائح التي تدعم نمو القروض الإسلامية،

بشكل عام تلعب القروض الإسلامية دورًا مهمًا في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية ودعم رواد الأعمال وتمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى التمويل بطرق متوافقة مع القيم الإسلامية. ومع استمرار التطورات في هذا القطاع، من المتوقع أن يستمر دور القروض الإسلامية في تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

من خلال ما سبق يتم طرح الإشكالية الرئيسة التالية للدراسة:

ما هو دور القروض الإسلامية في تنمية الاقتصاد الجزائري؟

أولاً: التمويل الإسلامي

يعيش العالم اليوم تحولات اقتصادية ومالية جذرية، تتطلب البحث عن نماذج تمويلية جديدة تتلاءم مع القيم والمبادئ الإسلامية، باعتبار أن التمويل الإسلامي يشكل واحدة من هذه النماذج حيث يقوم على أسس وقيم إسلامية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية بطريقة متوازنة وعادلة تسعى الدول الإسلامية من بينها الجزائر على فهم آلياتها من أجل العمل على تطبيقه بأسسه ومبادئه لتحقيق الحد الأقصى من الأهداف المرجوة منه.

1- تعريف التمويل الإسلامي

التمويل بصفة عامة يقصد به تلك الأداة والعامل الأساسي الذي يسهل لشخص ما طبيعي كان أم معنوي في استغلال موارد شخص آخر طبيعي أو معنوي عن طريق كراء هذه الموارد المالية، أما بمقابل أو بدونه، حيث يكون الغرض من التمويل تحقيق مشاريع إنتاجية أو تجارية أو استهلاكية، وينقسم التمويل إلى تمويل عادي ينتج أساسيات الاقتصاد الوضعي، وتمويل إسلامي الذي يؤسس على مبادئ الشريعة الإسلامية (بوساحة ، 2022 ، صفحة 04)

يعتبر التمويل الإسلامي من حيث الهدف خدمة وتطوير الخدمات المصرفية والمنتجات المالية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار تعاليم الشريعة الإسلامية، في حين أن التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر عبارة عن علاقة المؤسسات المالية بمفهومها الشامل بالمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الإستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة وقائمة على القوانين الإسلامية مثل عقود المراجعة، المشاركة، الإجازة، الاستصناع، السلم، القرض (قويدي و سبع ، 2018 ، صفحة 07)، كما عرف أنه إعطاء المال من خلال إحدى الصيغ الاستثمارية الإسلامية كالمشاركة، المضاربة، القرض الإسلامي (القايدي، 2023 ، صفحة 03) من خلال ما سبق يعرف التمويل الإسلامي كونه نظام مالي يستند إلى المبادئ والقيم الشرعية الإسلامية، ويهدف إلى توفير الخدمات المالية والاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. يتميز التمويل الإسلامي بعدم استخدام الربا (الفوائد الربوية) في أي عقود أو صفقات مالية، بالإضافة إلى احترام مبادئ الشراكة والمخاطرة المشتركة بين الطرفين.

2- خصائص التمويل الإسلامي

تتمثل خصائص التمويل الإسلامي في النقاط التالية (القايدي، 2023 ، الصفحات 06-07):

- ربح الممول في التمويل الإسلامي يستحق بسبب التملك، ففي التمويل بالبيع تستحق الزيادة في الثمن الآجل بسبب تملك العين، وفي الإجازة يستحق المؤجر الأجرة بملكه للعين المؤجرة ومنافعها، وفي كل من التمويل بالمشاركة بالربح والخسارة والتمويل بالمشاركة في الإنتاج، الممول هو المالك لمال المضاربة أو حصته من مال الشركة أو لأصل ثابت المنتج، ويستحق الربح بملكه؛
- التمويل في جميع الصيغ يرتبط بالجانب الحقيقي للإقتصاد، إذ لا يقدم التمويل الإسلامي على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما أيضاً حسب دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري، فهو ظاهرة اقتصادية حقيقية مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد أو ينقص بقدر حاجة

هذه الدورة لعنصر التمويل، ولا يوجد تمويل في حالة جدولة الديون لأنها ظاهرة لا ترتبط بالإنتاج كما أن التمويل يرتبط بمشروع معين أو سلعة معينة ولا يحق للمستفيد تحويله إلى أي استعمال آخر ويرتبط عائد الممول في المشاركات بنتيجة المشروع محل التمويل خلافا للممول الربوي الذي يتحصل على عوائد مالية لا يقابلها منتجات من السلع والخدمات في المجتمع؛

- استبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً وذلك لحزمة الربا في شريعة الإسلام، فالفائدة تعد ربا وهي محرمة، ويستعاض عنها بترتيبات تقاسم الربح والخسارة، فعائد الأصول المالية التي تحتفظ بها المصارف الإسلامية غير معروف ولا يجوز تحديد العائد الفعلي إلا بعد إنتهاء تنفيذ المعاملات، على أساس الأرباح الفعلية التي تراكمت نتيجة لأنشطة قطاعية حقيقية أمكن تحقيقها من خلال الاستخدام المثمر للأصول؛

- توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة الإنتاج، مما يبين قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته؛

- العمل والاستثمار يكون في الأوجه الحلال وبعيدا عن كل حرام كتمويل زراعة الخمر ولحم الخنزير والملاهي ولعب القمار وغيرها، وهو ما يعني التشجيع على ولوج نشاطات السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان المسلم.

3- أهمية التمويل الإسلامي: تركز المصادر الإسلامية في عملياتها على إنجاز العملية الاستثمارية، وبرزت الأهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي على مستويات عدة وذلك لابتعاده عن التعامل بالفائدة واحلال نظام المشاركة بديلا عنها وهو ما ساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمصرف الإسلامي، أما بالنسبة لمستوى الاستقرار الاقتصادي فقد نجح العمل المصرفي في تحقيق ذلك الاستقرار الذي يعتمد على استقرار المستوى العام للأسعار والحفاظ على قيمة النقود ويمثل الوصول إلى ذلك بما يلي:

- إقرار الاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي لا يرتبط بمعدل سعر الفائدة الذي يحدث التقلبات الدورية؛

- انعدام التعامل بالفائدة يقلل من تكاليف الإنتاج التي تؤثر على أسعار السلع مما يحدث نقصا في الطلب عليها؛

- حصول صاحب المال على العائد الذي يتكافأ مع المساهمة الفعلية في الإنتاج؛

- عدالة توزيع الناتج (الدخل) وهذا ما يساعد على عدم تركيز الثروة بيد فئة قليلة من المجتمع مما يعرض الاستثمار للتدفقات من فترة إلى أخرى (ميلود، 2011، صفحة 05).

ثانياً: القروض الإسلامية

تلعب القروض الإسلامية دوراً مهماً في دعم النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية عن طريق توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية ودعم رواد الأعمال وتمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى التمويل بطرق متوافقة مع القيم الإسلامية، وكذلك تعزيز الشمول المالي من خلال الدعم التي تقدمه هذه القروض.

1- مفهوم القرض الإسلامي:

قبل التطرق لمفهوم القروض الإسلامية (الحسنة)، لابد من التعرف أولاً على مفهوم القرض بصفة عامة، حيث تعرف القروض العامة في الاقتصاد بأنها عبارة عن مبلغ نقدي يستوفيه الغير (أفراد، بنوك، الهيئات الخاصة أو الدولية، أو من الدول الأخرى) من الدولة أو البنوك الخاصة وذلك بالتعهد برده ودفع الفائدة عنه وفقاً لشروط عقد القرض (رامي زكي، 2023، صفحة 04)، كما يعرف على أنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من المال أو يكلفه فيه لفترة محددة ينفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحمل عليه المصرف المقترض يتمثل في الفوائد والعملات والمصاريف... (لوراني، صفحة 01)

ومن خلال ما تم عرضه يعرف القرض على أنه عملية منح شخص ما أو جهة مالية لشخص آخر أوجهة مالية أخرى مبلغاً من المال أو الموارد الأخرى، عادةً ما يكون بشرط أن يتم سداد هذا المبلغ المقرض في وقت لاحق مع فوائد تعرف باسم الربا في النظام المالي التقليدي، تتضمن القروض عادةً عقوداً واتفاقيات معينة بين الطرفين تحدد شروط وأحكام القرض، مثل المبلغ المقرض، الفائدة، الوقت الزمني للسداد، الضمانات المطلوبة إذا كانت هناك، وأي شروط أخرى متفق عليها، يمكن أن يكون القرض من مصادر مختلفة، بما في ذلك البنوك، المؤسسات المالية، الأفراد، الشركات، والحكومات.

أما القروض الإسلامية فهي عبارة عن عملية يقوم بها المصرف الإسلامي حيث يقوم بتخصيص مبلغ محدد للمحتاجين من عملائه يقدم لهم على شكل قرض حسن لأجل محدود بدون فائدة، ويحق للمصرف أن يتقاضى التكاليف الإدارية على ألا ترتبط بأجل القرض أو مبلغ القرض وعادة ما يكون القرض الإسلامي قرض قصير الأجل يستخدم لمواجهة نقص مؤقت في السيولة أو لغايات اجتماعية

كالزواج والتعليم ولشراء بعض الحاجات المنزلية أو للعلاج (سعيد علي ، 2011 ، صفحة 307)، كما يعرف القرض الإسلامي على أنه عبارة عن دفع المال لمن ينتفع به على أن يرد بدله، فهو حسن لا يتبعه عن التمويل بالفوائد، حيث أنه يتميز بعدة خصائص كعدم تعامله بالفائدة فنظام الفائدة يمثل قيمة الاستغلال للمقرض الذي يجبره على استرداد رأسماله زائد الفائدة مهما كانت حالة المستثمر، إضافة إلى ذلك تسعى مؤسسة الزكاة من خلال آلية القرض الحسن إلى استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع التي تساهم في زيادة الإنتاج وذلك بانتهاج طريقة المشاركة في تمويل المشاريع، وعدم الضغط على المدين لتسديد الدين في حالات العسر المالي (جغوط و سباش ، 2019 ، صفحة 10) من خلال ما سبق يعرف القرض الإسلامي على أنه نوع من أنواع التمويل يتميز بأنه يتبع المبادئ والأحكام الشرعية الإسلامية، ويستخدم في توفير التمويل للأفراد والشركات والمؤسسات دون فرض الربا أو الفوائد الربوية، ويتميز القرض الإسلامي بأنه يستند إلى مبادئ شرعية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

2- خصائص القروض الإسلامية:

تتميز القروض الإسلامية عن غيرها من القروض الأخرى بمجموعة من الخصائص تتمثل في النقاط التالية: (فاطمة الزهراء و ريم ، 2019 ، صفحة 07)

- عدم التعامل بالفائدة: لا يتم التعامل ضمن هذه الآلية بالفائدة لا أخذ ولا عطاء لأن الإسلام حرم الربا لقوله تعالى: ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ لَكُمْ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾، فنظام الفائدة يمثل قيمة الاستغلال للمقرض الذي يجبره على استرداد رأس ماله زائد الفائدة مهما كانت حالة المستثمر؛
- الاستثمار في المشاريع الحلال: تسعى مؤسسة الزكاة من خلال آلية القرض الإسلامي إلى استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع التي تساهم في زيادة الرزق وذلك بانتهاج تمويل المشاريع عن طريق المشاركة وعدم الضغط على المدين في تسديد الدين في حالة العسر المالي؛
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: يربط هذا النوع من القروض التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ويعتبر هذا الأساس التكافل الاجتماعي على اعتبار أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفقراء ومساعدتهم على التخلص من حدة المشاكل التي يعانون منها.

3- شروط القرض الإسلامي (الحسن)

حتى يستفيد المقرض من القرض الإسلامي لابد من توفر مجموعة من الشروط والمتمثلة في النقاط التالية: (محمد ، 2012 ، صفحة 342)

- يصح الإقراض بشرط توثيقه برهن وكفيل وإشهاد وكتابة، فإن لم يوف المقترض بشرطه كان للمقرض حق الفسخ، ولا يحل للمقترض التصرف فيما بقرضه قبل الوفاء؛
- على المقترض أن يرد القرض إلى البنك نقدا بالعملة نفسها التي اقترض بها، ويتم سداؤه على أقساط متساوية يتفق عليها؛
- يجب أن تكون هذه القروض بدون فائدة، أي بدون مقابل للتمويل؛
- أن يكون محل القرض مالا فلا يصح القرض في ما لا يقوم بثمن أو ما لا يجوز الانتفاع به؛
- أن يكون المال مملوك للمقرض ذلك لأن الاقتراض سلطة ناشئة عن حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس مالكة؛
- أن يكون مال المقرض معلوما ومقدر.

ثالثا: دور القروض الإسلامية في التنمية الاقتصادية

إن نشاط البنك الإسلامي أكثر قدرة من النشاط المصرفي التقليدي على تعبئة الموارد المالية داخل البلدان الإسلامية، حيث تجاوزت ذاتيتها للتفكير في تعميم حركة المال من خلال عملية القروض الحسنة وتحريك مدخرات ملايين الناس من ذوي الدخل على صورة ودائع وتهيئة هذه الموارد لآلاف رجال الأعمال لاستثمارها وهي بذلك تؤمن للفرد نفس الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية حتى يتفادى دفع أو أخذ الفائدة من العملية المصرفية، حيث تقوم البنوك الإسلامية بنشر الوعي حول عملية القروض الحسنة والإدخار الإسلامي الذي يمثل أحد الأدوار الأساسية في خلق طبقة جديد من صغار المقرضين والمدخرين، إضافة إلى أنه باعتبار أن السياسة الاقتصادية تهدف إلى رفع معدلات الاستثمار القومي لما له من دور رئيسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة وخاصة من حيث تحديد مستوى العمالة ومستوى الناتج القومي، يقوم البنك الإسلامي بتوظيف الموارد المالية بصورة مباشرة سواء كان ذلك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره من المتعاملين وهذا في الغالب يؤدي إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال مما يعد تدعيا للاستثمار القومي، وهذا يوضح أن القروض الإسلامية الناتجة عن البنك الإسلامي تلعب دورا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية كونها تعمل على تقليص المعاملات الربوية ذات الفائدة التي يعتمد عليها الكثير من خلال تأجير مواردهم المالية بفوائد حيث تؤدي هذه العملية إلى حصول على مارد مالية إضافية دون القيام بأي نشاط ما ينبج عنه ركود عجلة التنمية الاقتصادية (موزاوي، 2021، صفحة 08).

ومن خلال ما سبق تتميز القروض الإسلامية بأنها تعتمد على مبادئ شرعية إسلامية مثل مبدأ عدم الربا والمخاطرة المشتركة بين المقرض والمقترض، وترتكز على عقود معينة مثل مضاربة ومشاركة الأرباح والإجارة والمراجعة والتمويل الجماعي وغيرها. وتلعب القروض الإسلامية دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية لعدة أسباب:

- تشجيع الاستثمارات الإنتاجية: تعزز القروض الإسلامية الاستثمارات الإنتاجية من خلال توفير تمويل بدون فوائد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، مما يشجع على توجيه الأموال نحو المشاريع الاقتصادية التي تسهم في توليد الثروة وخلق فرص العمل؛
- تحفيز ريادة الأعمال: تسهم القروض الإسلامية في دعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل اللازم لبدء الأعمال الجديدة أو توسيع الأعمال الحالية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية: تعتبر القروض الإسلامية أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع بما في ذلك الفقراء والمحتاجين، وذلك من خلال آليات مثل الزكاة والصدقات والقروض الخيرية؛
- تحقيق الاستقرار المالي: بتجنب تحصيل الفوائد والمخاطر المشتركة بين الطرفين، تسهم القروض الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي للفرد والمجتمع وتقليل التدهور المالي والاقتصادي؛
- تشجيع الاستثمارات الأخلاقية: تعزز القروض الإسلامية الاستثمارات التي تتوافق مع القيم والمبادئ الإسلامية وتعمل على تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى الربحية المالية؛ حيث تلعب القروض الإسلامية دوراً مهماً في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية وتحفيز النمو الاقتصادي بطرق تتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية.

رابعا: القروض الإسلامية والتنمية الاقتصادية في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول التي تسعى للوصول إلى كل السبل المتاحة إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ومع تطور النشاط الاقتصادي بشكل مستمر وتداخله في كل جوانب الحياة من بينها الجانب الديني، اعتمدت الجزائر طرق إسلامية لتحريك عجلة التنمية في البلاد دون المساس بالمبادئ الإسلامية من خلال صيغ التمويل الإسلامي وأهمها القروض الحسنة (الإسلامية)

1- آلية القرض الإسلامي في التمويل

وقعت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بوصفها المشرف على نشاطات صندوق القروض الإسلامية إتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري (المادة رقم 02 المؤرخة في 01 صفر 1425هـ الموافق لـ 22 مارس 2004)، أساسها أن يكون البنك وكلاء تقنيا في مجال إستثمار أموال الزكاة حيث تضمنت التموليلات التالية: (فاطمية الزهراء و ريم ، 2019، الصفحات 07-08)

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب؛
 - تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
 - تمويل المشاريع المصغرة؛
 - دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛
 - مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش؛
 - إنشاء شراكات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري؛
- باعتبار أن الاتفاقية بين بنك البركة و صندوق استثمار أموال الزكاة تنص على تمويل كل ما سبق ذكره من المشاريع إحتاليا إلا أنه وبسبب محدودية القدرات التمويلية لصندوق الزكاة أثبت الواقع العملي أن هذا الأخير لم يتكفل بتمويل كل تلك الأنواع بل ما هو في إطار صندوق الزكاة، على أساس أن المشاريع الأخرى لها مصادر تمويلية أخرى خاصة من الهيئات الحكومية، حيث قدرت نسبة تمويل هذه المشاريع بـ 37.5% من حصيلة الزكاة حسب ما جاء في إتفاقية التعاون بين صندوق الزكاة وبنك البركة الجزائري.

2- جهود الجزائر لدعم القطاع المصرفي الإسلامي (عبد الحكيم ، 2023)

راهنّت الحكومة الجزائرية منذ 2020 على تفعيل قطاع الصيرفة الإسلامية للمساهمة في احتواء السوق الموازية، وبحثا عن مصادر تمويل بنكية جديدة لتعزيز موارد الخزينة العمومية، على خلفية تراجع أسعار النفط حينها، إضافة إلى آثار الانكماش الاقتصادي لجائحة كورونا، وفي غضون 30 شهرا، أظهرت النتائج حصيلة إيجابية فاقت التوقعات، وفق تصريحات المسؤولين، حيث بلغت قيمة ودائع الصيرفة الإسلامية بالبنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة 500 مليار دينار جزائري، (3.7 مليارات دولار) منذ إطلاقها في أبريل/نيسان 2020 إلى نهاية أغسطس/آب 2022، وفق ما نقلته الإذاعة الجزائرية،

وكشف مؤخرا المدير العام للقرض والتنظيم المصرفي بالبنك المركزي، عبد الحميد بوالدين، أن قيمة التمويلات خلال الفترة نفسها بلغت 400 مليار دينار جزائري (2.98 مليار دولار) لدى جميع البنوك والمؤسسات المالية الناشطة بالجزائر،

وتغطي هذه الحصيلة لنشاط 6 بنوك عمومية وبنوك خاصة ومصارف متخصصة في الخدمات الإسلامية، عبر 503 نوافذ إسلامية و 64 وكالة مخصصة حصريا للمعاملات المالية الشرعية، بأكثر من 600 ألف حساب بنكي، حسب ذات المسؤول،

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة المالية مؤخرا عن التحضير لإطلاق الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لسوق الصكوك الإسلامية خلال 2023، بينما كشف بنك الجزائر عن تلقيه 20 طلبا جديدا من 11 بنكا (الرقم مرشح للارتقاء) للترخيص بعرض المنتجات المالية الإسلامية.

وأكد فوزي محيريق أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة محافظة وادي سوف إن توجه الجهاز المصرفي بالجزائر نحو التوسع في فتح النوافذ للصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية العمومية، يمكن قراءته من ناحيتين، وأكد في تصريح للجزيرة نت أن فتح النوافذ الإسلامية فرضتها ظروف اقتصادية متعلقة بعسر حركية الأموال في الجزائر، الناتج عن طبيعة النظام المصرفي، وتسرب الأموال خارج الجهاز البنكي للسوق الموازية وما صاحب ذلك من مشاكل توفر السيولة، واعتبر كذلك أن "فتح النافذة الإسلامية للصيرفة في بنك عمومي في ظل نظام مصرفي تقليدي مركز، يعكس التوجه الجدي للسلطة النقدية لصالح الصيرفة الإسلامية".

ومن جهته، قال أحمد شرفي أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر 3 إن المنتجات الإسلامية تمكنت من الاستحواذ على 16% من الحصة السوقية، والمتمثلة في المراجعة العقارية، والمراجعة للسيارات والمراجعة للتجهيزات والإيجار المنتهي بالتملك، وهي معاملات توفرها مختلف البنوك الجزائرية العمومية منذ إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وأكد في تصريحه أن هذه المعاملات أثبتت مكانتها ونجاحها في السوق المالية والنقدية الدولية والوطنية، من خلال تنوع منتجاتها في توفير صيغ تمويل ملائمة للأفراد والمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، والتي تلعب دورا مهما في التنمية واستحداث مناصب الشغل والابتكار،

غير أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا تزال فتية، وتحتاج إلى تطوير بيئتها التشريعية على مستوى قانون القرض والنقد، فيما يتعلق بالاحتياطي الإلزامي المدر للفائدة، وإلزام شركات التأمين بدفع أقساط احتياطية بفائدة، وكذا القانون التجاري وقانون الضرائب، بحسب الخبير شرفي.

كما تم التأكيد على أن حجم المدخرات المالية المحققة في النوافذ والمصارف الإسلامية تراكميا خلال 3 سنوات يعكس أثرها الإيجابي خلال الامتصاص التدريجي للأموال النقدية الموظفة في السوق الموازية،

وتشير تقديرات حجم الأموال خارج الجهاز المصرفي إلى تداول 70 مليار دولار بما يشكل 42.93% من حجم إجمالي الناتج المحلي لسنة 2021 بحسب الخبير محيريق، ومع اعتماد فروع مصارف إسلامية متخصصة بوتيرة تصاعدية، يتوقع المتحدث نفسه تزايدا للمدخرات المالية من خارج الجهاز المصرفي إلى حسابات المنتجات المصرفية الإسلامية،

ويشير إلى قدرة النوافذ والمصارف الإسلامية على حسن توظيف المدخرات وتحدي منافسة المنتجات البنكية التقليدية، لا سيما ما تعلق بهوامش الأرباح على تمويلات السيوع المختلفة، والإجارة التشغيلية والمنتية بالتليك.

حتى يظهر الأثر الاقتصادي الإيجابي في المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري الناتج عن فعالية وكفاءة منتجات الصيرفة الإسلامية، فإن الجهاز المصرفي الجزائري يحتاج إلى عصنة أكثر وفق مفاهيم الشمول المالي مما يؤدي إلى ضرورة اعتماد جودة الخدمات الشاملة، وصولا إلى آليات للدفع الإلكتروني عبر الموزعات والمنصات الرقمية، وإلا ستكون منتجات الصيرفة الإسلامية قطعة غيار جديدة في جسم محرك متهاك، على حد وصفه.

الخاتمة

ختاما ووفق ما تم عرضه في هذه الورقة البحثية حول دور القروض الإسلامية في تنمية الاقتصاد الجزائري، يمكن التأكيد على أهمية هذا النوع من التمويل في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بما يتماشى مع المبادئ الإسلامية، ففي ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر والتي تتطلب تنويع مصادر التمويل ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة تأتي القروض الإسلامية كبديل مالي فعال ومتوافق مع الشريعة الإسلامية،

تلعب القروض الإسلامية دورا مهما في تحفيز الاستثمارات الإنتاجية ودعم رجال الأعمال وتمكينهم من تحقيق مشاريعهم الاقتصادية، كما تسهم هذه القروض في توفير فرص العمل وتعزيز الشمول المالي للأفراد والشركات، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة،

تشهد الجزائر اليوم زيادة في الطلب على القروض الإسلامية وتوسعا في نطاق الخدمات المالية الإسلامية المقدمة، مما يعكس الثقة المتزايدة في هذا النوع من التمويل وفاعليته في دعم النمو

الاقتصادي، ومع استمرار التطورات في قطاع القروض الإسلامية وزيادة انتشارها في الجزائر، يمكن توقع أن يستمر دورها الهام في تحفيز الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا يتطلب التركيز على تعزيز البنية التحتية المالية وتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية وتعزيز الوعي بمزاياها لدى الجمهور والمستثمرين.

نتائج الدراسة: نتج عن هذه الدراسة عدة نتائج يمكن ذكرها في مايلي:

- تسهم القروض الإسلامية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وبفضل مبادئها الشرعية التي تمنع الربا وتشجع على المشاركة في الأرباح والخسائر تساهم القروض الإسلامية في تعزيز الثقة والاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام؛

- تسعى القروض الإسلامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الوصول إلى التمويل، حيث تتيح هذه القروض فرصًا متساوية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفقراء والمحتاجين للحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافهم الاقتصادية والمالية؛

- تعزز القروض الإسلامية الشمول المالي في الجزائر من خلال توفير خدمات مالية مبتكرة ومتنوعة تناسب احتياجات الأفراد والشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبفضل تبنيها لأساليب تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تلعب القروض الإسلامية دورًا حيويًا في تعزيز الثقة والاستقرار في النظام المالي؛

من خلال النتائج السابقة يظهر أن هناك حاجة مستمرة إلى تطوير وتعزيز القروض الإسلامية في الجزائر من خلال تعزيز البنية التحتية المالية وتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية، كذلك تعزيز التوعية والتثقيف حول القروض الإسلامية بين الجمهور، لتعزيز فهمهم لمبادئها وفوائدها وتشجيع المزيد من الأفراد والشركات على الاستفادة منها، كونها أداة فعالة ومهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والمالية في الجزائر، وتلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- محمودي العلجوني محمد . (2012). البنوك الإسلامية. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- المقالات:
- ابراهيم لوراني . (بلا تاريخ). القروض البنكية وإجراءات منحها. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، المجلد 31(العدد 02)، صفحة 01.
- ابن ميمنة فاطمة الزهراء، و ابن مصطفى ريم . (31 03، 2019). دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع وفق آليات القرض الحسن دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت. الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 04(العدد 06)، صفحة 07.
- رمزي مرتحي رامي زكي . (05 05، 2023). القروض العامة في فلسطين. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06 (العدد 02)، صفحة 04.
- عائشة موزاوي. (01 04، 2021). التمويل الإسلامي بين ضوابط الشريعة الإسلامية وتحقيق التنمية الريفية. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15(العدد 01)، صفحة 08.
- عبد الرزاق جفوط ، و كمال سماس . (30 09، 2019). دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 03(العدد 02)، صفحة 10.
- محمد بوسماحة . (01 06، 2022). التمويل الإسلامي في ظل التحديات الدولية. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11(العدد 01)، صفحة 04.
- محمد العبيدي سعيد علي . (2011). الاقتصاد الإسلامي. عمان، الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع.
- محمد القايدي. (31 10، 2023). التمويل الإسلامي في زمن العولمة التحديات والآفاق. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06(العدد 02)، صفحة 03.
- محمد قويدري، و فاطمة الزهراء سبع . (01 06، 2018). أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي. مجلة التراث، المجلد 08(العدد 01)، صفحة 07.
- المداخلات:
- زيد الخير ميلود. (2011). المؤتمر الدولي حول ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي. الاقتصاد الإسلامي الواقع - ورهانات المستقبل (صفحة 05). الأغواط، الجزائر: جامعة الأغواط.

مواقع الانترنت:

— حذافة عبد الحكيم . (29 03, 2023). الجزيرة. تاريخ الاسترداد 14 11, 2023، من: [aljazeera.net: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/29/7](https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/29/7)